

منسق العام للجنة العليا للإغاثة باليمن يتحدث لـ (الأمناء) عن مصير الدعم المقدم للمناطق المحررة:

اللجنة العليا للإغاثة لا تزال تعامل كالجسم الغريب



حاورته / منى قائد

التنسيق والإشراف

وعن موضوع التنسيق يقول بلفقيه (التنسيق بيننا وبين الدول المانحة ويفترض كذلك منظمات المجتمع المدني الموجودة على الأرض، بحيث لا يصل أي دعم إلى اليمن إلا بمعرفة اللجنة العليا للإغاثة ويكون كإشراف وتنسيق).

وأشار: (عندما نتحدث في اللجنة العليا للإغاثة عن احتياجات الناس.. نكون بذلك متمسكين لتلك الاحتياجات وما يريده الناس، فنحن نشعر بأن هناك بطالة وأن هناك شباب عاطل عن العمل، كما نشعر بأن هناك ناس محتاجون للسلة الغذائية... وغيرها من الاحتياجات.

لذا دائما المعايير التي تؤخذ في عملية المسح وعملية أخذ معايير حقيقية في المجال الإغاثي، تأخذ على حسب احتياجات كل مديرية.. لذا فالمقياس ليس مقياس الشخص نفسه وإنما مقياس المعايير والعمل الإغاثي بشكل أساسي) .

الدعم المقدم

وحول مقدار الدعم المقدم يقول المنسق العام للجنة العليا للإغاثة: (الدعم المقدم كبير جدا سواء الذي يأتي من مركز الملك سلمان أو من الهلال الأحمر الإماراتي وسواء كان بشكل عيني أو بشكل طبي أو مواد غذائية... الخ).

ويضيف: (فعندما نتكلم عن عملية الدعم الموجود وصلت - العام الماضي - من منظمة التنسيق الخليجي (3 مليار دولار) ومن منظمة الأمم المتحدة (مليار و600 مليون دولار) لمشاريع سيتم تنفيذها في عدن.. لكن السؤال الذي يطرح: هل نفذت هذه المشاريع؟! لذا يفترض أن يأتي هنا دور اللجنة العليا للإغاثة وهو الرقابة والإشراف كما يفترض أن تكون لها الصلاحية الموجودة.. لكنها للأسف إلى الآن لازالت تعامل مثل الجسم الغريب..) وشرح بلفقيه معنى تشكيل لجنة بالقول: (عندما يكون هناك ظرف صعب تمر فيه البلاد أو مرفق أو.. أو.. يتم

من المهام المعروفة والموكلة للجنة العليا للإغاثة ضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى من يكونون بحاجة ماسة إليها وكذا الإشراف والرقابة الاستراتيجية على جميع أعمال الإغاثة الإنسانية الخاصة باليمن وبكل شفافية بعيداً عن الالتفافات التي يريدها لمصالحه، عندما تغيب عنها عوامل الإدارة الصحيحة لهذه الإغاثة، وذلك لتتمكن من تخفيف المعاناة الإنسانية للمواطن المغلوب على أمره؛ لكن ما أفرزه واقع الحرب يقول شيئاً آخر، ولمعرفة هذا الأمر التقت (الأمناء) بالمنسق العام للجنة العليا للإغاثة باليمن رجل الأعمال "جمال محفوظ بلفقيه"، فإلى تفاصيل اللقاء:

لجنة إشراف وتنسيق

وتحدث في البداية عن دور اللجنة العليا للإغاثة قائلاً: (اللجنة العليا للإغاثة عبارة عن لجنة إشرافية تنسيقية فقط، حيث تقوم بتنسيق العمل الإغاثي وتسهيل عمل المنظمات الدولية والمحلية في إيصال المساعدات للناس المحتاجين). لافتاً: (لكن ما يحصل في الوقت الراهن من عملية مساعدات هو أن كثيراً من المنظمات وبالتحديد (المنظمات الخليجية) مثل مكتب التنسيق الخليجي ومركز الملك سلمان والهلال الأحمر الإماراتي وغيرها، كل هؤلاء لهم شركاء محليون داخل عدن هم من يقومون برفع الاحتياجات، وذلك حسب مسوحاتهم وحسب ألياتهم للمناطق التي يريدونها.. وهذا بعيداً عن دور اللجنة العليا للإغاثة التي يفترض أن تقوم بهذا الإجراء وترفع الاحتياجات إلى تلك المنظمات، لكن نتيجة لضعف دورها، وهذا ما أفرزته ظروف الحرب ليس على عمل اللجنة فحسب وإنما على عمل كل المؤسسات .

لذا تنمى أن تكون اللجنة العليا للإغاثة هي النواة والمظلة الحقيقية لجميع المنظمات، بحيث ترفع منها كل الاحتياجات.. وأتمنى أن يكون هناك تنسيق معنا كجنة عليا للإغاثة) .



انسجام وتناغم

ويؤكد بلفقيه: (دورنا موجود وهو دور تنسيقي فني، ولكن نطمح بالأكثر وهو الإشراف والمراقبة على المنظمات.. بمعنى لا تدخل أي كمية من الأغذية إلا بمعرفة اللجنة العليا كوننا لا نريد أخذ أرقام ونحن لا نعرف حقيقتها، لذا لا بد أن يكون لدينا برنامج عمل وأن يكون هناك انسجام وتناغم كامل ما بين العمل الإغاثي والحكومة وكذا المنظمات الموجودة على الأرض وذلك من أجل مساعدتهم وليس من أجل التدخل بحياتهم) .

بعيداً عن السياسة

وأشار: (همنا وهم الناس واحد، لكن تنمى أولاً أن يكون العمل الإغاثي الإنساني بعيداً عن السياسة، لأن السياسة تلعب دوراً كبيراً في تعطيل العمل الإغاثي.. وثانياً نحن بحاجة إلى تنظيم العمل الإغاثي كوننا بحاجة إلى كل دولة تساعدنا.. علماً أنه في الأسبوع الماضي دخلت (2000 طن) من البر هدية من الشعب الباكستاني للشعب اليمني، كما أننا منتظرين (أرز) من باكستان،

تشكيل اللجنة التي بدورها تعمل على

تذليل الصعاب). وواصل: (لكن الكثير للأسف بعد أن تحررت عدن يشعرون بأنه لا داعي لوجود اللجنة والأفضل التواصل بشكل مباشر.. لذا نقول: إما أن تأخذ اللجنة دورها الحقيقي أو تلغى وترجع تعامل مثل الماضي.. فجميع المؤسسات تتعامل بنفس أسلوب ما قبل الحرب مع المنظمات).

الضوابط

وفيما يخص الضوابط والقيود أوضح المنسق العام: (لا تستطيع أن تفرض رأيك عليها إلا إذا فرضت على الواقع.. يعني عندما تأتي شحنة مواد غذائية إلى اليمن لا يسمح لها بالدخول إلا بأمر من اللجنة العليا، وهذه الضوابط لا بد أن تكون موجودة ليس نحن من نعملها وإنما تعملها الحكومة من أجل اللجنة إذا هي تريد تفعيلها وتشغيلها.) مضيفاً: (فعند تشكيل أي لجنة لا بد أن يكون لها دور فعال في العمل نفسه وعند ضعفها تضعف العملية كلها) .

وكذا منتظرين للإغاثات تأتيها من تركيا ومن الإمارات وكل هذه الإغاثات نحن بحاجة لها فإن لم يكن هناك شخص معين يعمل على تنظيم العمل في الأخير تصبح العملية فوضى.. مناشداً بذلك المنظمات الدولية أن تأخذ باعتبارها أن هناك لجنة عليا للإغاثة ممثلة للدولة لا بد أن تشعرها بما لديها) .

وجود مؤشرات

واستطرد قائلاً: (الكل يتكلم عن التنسيق وعن العدالة في التوزيع وكذا عن توصيل الحاجة إلى الناس نفسها.. لكن نحن نريد المؤشرات، ووجود المؤشرات عندما أعرف أنه دخلت إغاثة إلى عدن.. من خلال هذه المؤشرات أعرف إلى كم وصلت من الناس المحتاجين) .

وواصل حديثه: (ونظراً لعدم الوصول بالإغاثة إلى كثير من المناطق المحتاجة.. قمنا بتشكيل لجان محافظات، وهذه مهمتها مثل مهمة اللجنة العليا للإغاثة.. يعملون على حاورته / منى قائد

ي تدريب مدراء المديرية وكذا المؤسسات الفاعلة مثل الكهرباء والمرافق الخدماتية بكيفية رفع المشاريع، ثم تأتي إلى السلطة المحلية وهي لجنة المحافظة الموجودة المشكلة من التخطيط والشؤون الاجتماعية من المياه ومن الخدمات، وهذه تصيغها كمشروع وترسله للجنة العليا التي بدورها تقوم بعمل اجتماع كل أسبوعين مع المنظمات الخليجية وتشعرها بالاحتياج) .

المؤشرات الحقيقية

ويؤكد المنسق العام أنه: (بالتعاون والتنسيق نقدر نستفيد لأننا لازلنا في حالة الحرب وإن لم نستفد من كل ريال يوصل إلى اليمن لأكثر عدد من المواطنين، فبعد انتهاء الحرب لا أحد سيقدّم لك شيئاً.. لذا لن نستفيد إلا بالتكاتف وبالعامل الواحد المنسق.. نحن لا نريد من أحد شيئاً ولا نستلم شيئاً، لكن نحن ننسق العمل الإغاثي بحيث نوصل بقدر المستطاع للمستفيد ومن هنا سنأتي بالمؤشرات الحقيقية) .